

دوكان يتهكّم على

«المستشارين الخاصين»

سخر الموفد الرئاسي الفرنسي في لبنان، بيار دوكان، من لُجوء الحكومة اللبنانية إلى «المستشارين الخاصين» لإعداد دراسة عن الاقتصاد اللبناني. وقال بتهكّم إن «المستشارين الخاصين يجري تقديمهم بوصفهم أكثر فعالية من الحكومة فيما هم يقدّمونها مستحقّات أعلى بمئات الآف الدولارات».

يعترف دوكان، في جلسة خاصّة مع عدد من الصحفيّين، أنه لم يطّلع بعد على مضمون دراسة «ماكيزي»، وأنّ «كل ما يعرفه عنها أنها ترسم أفاقاً للاقتصاد اللبناني حتى عام 2035، ولكنّه لا يترنّد في الجزم أن «برنامج سيدر هو تمرين دولي يتوجّب على لبنان تنفيذه وعلى دراسة ماكيزي أن تكون منحصّلة به لا معاكسة لمقرّراته»، وإلا فلن تكون قابلة للتّنفيد.

هذا التّلفّذ اللافئ يأتي بعد جولة مباحثات أجراها دوكان مع عدد من السّؤولين اللبنانيين، للدفع باتجاه تشكيل الحكومة البدء، بتطبيق شروط اجتماع «باريس 4» التي من دونها لن يحصل لبنان على قروض خارجية جديدة، تساهم في دعم ميزان المدفوعات وتمويل مشاريع في البنية التّحتيّة. ووفقاً لدوكان على لبنان القيام بالكثير، بدءاً من «إنهاء قانون السّوية المصرفيّة وتعزيز الشفافيّة» والانضمام إلى النظام العالمي لتبادل المعلومات الضّريبية، وزيادة الجبائية الضّريبية، فضلاً عن رسم استراتيجيات للإصلاح المالي وتقليص حجم القطاع العامّ وخفض العجز العام، ويقول دوكان في ما يشبه إفصاحاً غير مباشر عمّا توصل إليه في جولة اتصاله أن «هذا البلد غير قابل للإصلاح، فقبل انعقاد اجتماع سيدر كانت حجج السّؤولين مركّزة إلى عدم حاجة لبنان للإصلاح وأن الشكّلة سببها تدفق اللاجئين، لاحقاً توجّهوا إلى المؤتصر ووقّعا على بنوده كاملة، لكننا اليوم عدنا إلى الصفر، وما هم يتهموننا بالجنون في حال كنا مقلّعين بإمكان تطبيق الإصلاحات فعلياً وخصوصاً المتعلّقة بخفض العجز وتقليص حجم القطاع العام، لما يرتبه ذلك من آثار اجتماعية».

ويتساءل دوكان «طلما أنهم مدركون أن الإصلاحات غير قابلة للتّنفيد، لماذا وقّعا أساساً على مقرّرات سيدر التي لم يجبرهم أحدٌ عليها؟»

التوصيات القطاعية: لتخصّص أكثر بالهجرة

الزراعة

تتوقّع الدراسة أن تؤدّي توصياتها إلى تحسين الإنتاجية وزيادة التنافسية تمهيداً لزيادة الصادرات، لترتفع حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من 2 مليارات دولار في عام 2017 إلى 5,9 مليارات في 2025، وصولاً إلى 8,7 مليارات في 2035، وأن تسهم في زيادة عدد الوظائف من 185 ألف وظيفة راهناً إلى 240 ألف وظيفة في عام 2025 في 2025، وصولاً إلى 4,2 مليارات في 2035، كما تتوقّع أن يرتفع عدد العاملين في القطاع الزراعي من 209 آلاف عامل حالياً إلى 214 ألفاً في 2025، وصولاً إلى 220 ألف عامل في 2035. وفي هذا الإطار، توصي الخطة برفع إنتاجية صغار المزارعين من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة وتغيير أنواع البذور، والتخلّي التدريجي عن المحاصيل المنخفضة القيمة، مثل التبغ والتريوتون والحبوب، لصالح المحاصيل المرتفعة القيمة، مثل الفواكا واليندورة، واعتماد برنامج دعم اختياري جديد لمزارعي التبغ يسمح لهم بالانتقال إلى المحاصيل المدبلة، وتشجيع زراعة الحشيشة للاستعمالات الطبية في الجنوب والبقاع، بالإضافة إلى الاستفادة من الإمكانيات التصديرية للمزارعين عبر تحسين شروط الجودة للتمكّن من الدخول إلى أسواق جديدة، أبرزها دول الاتحاد الأوروبي.

الصناعة

تقترح الدراسة التركيز على مجموعة من الصناعات، التي تتوقّع أن تحقّق

قِيَمَاتٌ عَقِيبِي

لم تُنشر دراسة «ماكيزي» حتّى الآن، على الرغم من أن حملة التسويق لها جارية على قدم وساق. يجري تقديمها مُسبقاً بوصفها «إنجازاً» يمكن أن يقلب «الأوضاع» التي تعيشها ويغيّر «الإنتاجات». ولكن هل هي هكذا حقاً؟ ماذا تتخصّن؟ ما الجديد فيها أو المختلف عمّا سبقها من دراسات، من «بكتل» في مطلع التسعينيات إلى «بوز النّ» منذ الجبائية الضّريبية، فضلاً عن رسم استراتيجيات للإصلاح المالي وتقليص حجم القطاع العامّ وخفض العجز العام، ويقول دوكان في ما يشبه إفصاحاً غير مباشر عمّا توصل إليه في جولة اتصاله أن «هذا البلد غير قابل للإصلاح، فقبل انعقاد اجتماع سيدر كانت حجج السّؤولين مركّزة إلى عدم حاجة لبنان للإصلاح وأن الشكّلة سببها تدفق اللاجئين، لاحقاً توجّهوا إلى المؤتصر ووقّعا على بنوده كاملة، لكننا اليوم عدنا إلى الصفر، وما هم يتهموننا بالجنون في حال كنا مقلّعين بإمكان تطبيق الإصلاحات فعلياً وخصوصاً المتعلّقة بخفض العجز وتقليص حجم القطاع العام، لما يرتبه ذلك من آثار اجتماعية».

حجّة عدم النشر وفتح نقاش عامّ حول الدراسة وأهدافها وتوصياتها، هي أن مجلس الوزراء لم يتشكّل بعد، وهو الجهة صاحبة الصلاحيّة في نشر هذه الدراسة بعد عرضها عليه. إلا أن هذه الحجّة تبدو ضعيفة جدّاً، أو أنها حجّة شكلية فحسب، فدراسة «ماكيزي» انجزّت، وتفتّت توصية ملخّصتها التّنفذيّة إلى العربية،

وورّعت على الأطراف الرئيّسين في السلطة، وجرت مناقشتها في اجتماعات مُعلّقة بهدف التسويق لها جارية على قدم وساق. يجري تقديمها مُسبقاً بوصفها «إنجازاً» يمكن أن يقلب «الأوضاع» التي تعيشها ويغيّر «الإنتاجات». ولكن هل هي هكذا حقاً؟ ماذا تتخصّن؟ ما الجديد فيها أو المختلف عمّا سبقها من دراسات، من «بكتل» في مطلع التسعينيات إلى «بوز النّ» منذ الجبائية الضّريبية، فضلاً عن رسم استراتيجيات للإصلاح المالي وتقليص حجم القطاع العامّ وخفض العجز العام، ويقول دوكان في ما يشبه إفصاحاً غير مباشر عمّا توصل إليه في جولة اتصاله أن «هذا البلد غير قابل للإصلاح، فقبل انعقاد اجتماع سيدر كانت حجج السّؤولين مركّزة إلى عدم حاجة لبنان للإصلاح وأن الشكّلة سببها تدفق اللاجئين، لاحقاً توجّهوا إلى المؤتصر ووقّعا على بنوده كاملة، لكننا اليوم عدنا إلى الصفر، وما هم يتهموننا بالجنون في حال كنا مقلّعين بإمكان تطبيق الإصلاحات فعلياً وخصوصاً المتعلّقة بخفض العجز وتقليص حجم القطاع العام، لما يرتبه ذلك من آثار اجتماعية».

التوصيات القطاعية: لتخصّص أكثر بالهجرة

تتوقّع الدراسة أن تؤدّي توصياتها إلى تحسين الإنتاجية وزيادة التنافسية تمهيداً لزيادة الصادرات، لترتفع حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من 2 مليارات دولار في عام 2017 إلى 5,9 مليارات في 2025، وصولاً إلى 8,7 مليارات في 2035، وأن تسهم في زيادة عدد الوظائف من 185 ألف وظيفة راهناً إلى 240 ألف وظيفة في عام 2025 في 2025، وصولاً إلى 4,2 مليارات في 2035، كما تتوقّع أن يرتفع عدد العاملين في القطاع الزراعي من 209 آلاف عامل حالياً إلى 214 ألفاً في 2025، وصولاً إلى 220 ألف عامل في 2035. وفي هذا الإطار، توصي الخطة برفع إنتاجية صغار المزارعين من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة وتغيير أنواع البذور، والتخلّي التدريجي عن المحاصيل المنخفضة القيمة، مثل التبغ والتريوتون والحبوب، لصالح المحاصيل المرتفعة القيمة، مثل الفواكا واليندورة، واعتماد برنامج دعم اختياري جديد لمزارعي التبغ يسمح لهم بالانتقال إلى المحاصيل المدبلة، وتشجيع زراعة الحشيشة للاستعمالات الطبية في الجنوب والبقاع، بالإضافة إلى الاستفادة من الإمكانيات التصديرية للمزارعين عبر تحسين شروط الجودة للتمكّن من الدخول إلى أسواق جديدة، أبرزها دول الاتحاد الأوروبي.

السياحة

تسعى الدراسة إلى رفع حصة القطاع السياحي في الناتج المحلي

فصول من «ماكنزي» كيف سنخاطقك كلّ هذه الوظائف؟ من سيتطرفك كلّ هذه الثمار؟

إن تقييم أي دراسة لا بدّ أن ينطلق من نقد منهجيتها المعتمدة ونماذجها الرياضية والاستنتاجات التي تتوصل إليها، وبالتالي تقدير النتائج التي قد تسفر عنها ومدى اقترابها من الأهداف المُعلّنة أو في القرار، ولا سيّما أولئك الذين يمثلون تأثيماً رأس على ميول ما يسمى «الراي العام». وهذا تماماً ما أقرّت به مصادر معنّية بتسويق الدراسة، إذ أشارت إلى «أن التريخّث في نشر الدراسة للعموم قبل الخوافيق عليها وإقرارها في مجلس الوزراء، هو إجراء ضروري للحدّ من إيمان إيجابها والتركيّز على عورتها لإسقاطها».

يلتزم هؤلاء الأطراف، على غير عادتهم، بتعهّداتهم بعدم تسريب الدراسة، ولم يتسنّ لنا الحصول على نسخة منها، لإخضاعها للدرس والنقد الموضوعي، إلّا أنّنا اطلعنا على أجزاء هذه الدراسة، وتمّ حجب أجزاء وصفحات بقيت غامضة بالنسبة إلينا، وبالتالي نحن لا نقدم في هذا التقرير مُلخّصاً كافياً عن دراسة «ماكيزي»، بل مُلخّصاً موجّزًا بتسويق الأجزاء التي اطلعنا عليها فقط.

صياغة إطار الإنفاق المتوسّط الأجل، من خلال خفض العجز المالي بنسبة 1% سنوياً وفرض ضرائب جديدة، منها الضريبة على التبغ وزيادة الجبائية بنسبة تتراوح بين 40 و70%، وخفض العجز التجاري ليصل إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي. أمّا المستوى الثالث فيطال «الكفاءة التشريعيّة»، وتستعرض الدراسة 11 قانوناً يجب إقرارها لتحسين بيئة الأعمال من بينها «قانون التجارة والتوقيع الإلكتروني، وقانون الإفلاس، وقانون المياه الرقم 221، وتعديل المرسوم السوزاري الرقم

1660 المتعلّق بحوكمة المناطق الصناعيّة»، وبالإضافة إلى ذلك، تقترح الخطة، وفق الأجزاء التي اطلعنا عليها، اتخاذ مجموعة من التدابير، بوصفها مساعداً أساسياً في تحقيق أهداف الرّؤية، مثل تنفيذ مشاريع «برنامج الاستثمارات العامّة» وتمويلها بالدين، مع إعطاء الأولوية لـ«مشروع البياص السريع في مدينة بيروت وأوتوسراند رأس بعلبك – الحدود السورية، ومشروع مدّ الالياف البصرية، فضلاً عن مشاريع أخرى، مثل بناء منطقة تكنولوجياية للتصدير على الحدود مع سوريا للاستفادة من إعادة الإعمار في سوريا والعراق، ومجتمّع

لاقتصاد المعرفة في بيروت، وتحسين الأرصفة لتحويل وصول وجبيل تمهيداً لتحويل هذه المدن الثلاث إلى مدن جذب سياحية، بالإضافة إلى تسريع تنفيذ خطة الكهرباء التي أقرتها الحكومة اللبنانية في عام 2010، والمشاريع المتعلّقة بالصرف الصحي وإدارة النفايات، مع إدراج أسهم الشركات الحكومية في أسواق التداول، وتعزيز عمليات دمج المصارف».

تبدو هذه المشاريع والإجراءات ضرورية لدفع النمو، ويجدر عدم تقييمها قبل الاطلاع على الدراسة كاملة، إلّا أن الانطباع الأوّلي أنّها لا تضع أمامها مهمّة «تغيير» النموذج الاقتصادي بل «إنقاذ». هذا الانطباع تدعمه الدراسة بتكررها على المرّابا التناقضية في الواقع كما هو عليه الآن، وليس كما يُفترَض أن يكون. بمعنى أوضح، تعطي الأجزاء التي اطلعنا عليها انطباعاً عن الدراسة صرفت مئات الصفحات لتقدّم إلينا «الوصف» المعتادة: المزيد من التحريّر لرأس المال، الخصخصة، الكشف، والنمو بالصددين... والقليل من الدولة والتمسك بغلّية قطاع الخدمات وزيادة التخصّص بالهجرة وخدمة الاقتصاد الإقليمي الربيعي. فإذا كان هذا الانطباع صحيحاً، فهنا تكمن «الأسرار» التي تحاول أن تخفيها. وهذا ما سنكشفه الأتّام، فالدراسة ستنتشر عاجلاً أو آجلاً، وسيكون مُتاحا الحكم عليها والكشف عن المصالح التي تعبّر عنها.

تعاظمت قوّة هذه الطبقة الصاعدة في ظلّ ما يُمكن وصفه بـ«الاقتصاد الأسود» (سُمّي «اقتصاد الحرب» ثمّ اقتصاد الصفقة، أيضاً، وكذلك «احتكار القلّة» والفساد الحميد)، ونجحت في بناء نظام سياسي تتركّز السلطة الفعلية له لدى عدد قليل من الأفراد وبعض العائلات، ممّن يستمدّون قوّتهم من تراكم الثروة والإرث والتقاليد والقوّة العسكرية والسيطرة على الأرض والقدرّة على استخدام العنف أو التهديد به، بالإضافة طبعاً إلى العلاقات مع الخارج والولايات المراكز القوي الفاعلة. بلغت قوّة هذه الطبقة حدّاً دفع حتّى بالبنك الدولي، في تقرير له في عام 2015، إلى وصف «النظام الطائفي» في لبنان بعد الحرب بشكل نظام «بلوتوقراطي» يحكم فيه الأثرياء، ويخفي الامتيازات التي يتمتّعون بها وتضعهم فوق القانون، بل فوق الدولة والجنم، كما كان الأمر في من اليونان القديمة كيف سيطرت هذه الطبقة على المجتمع اللبناني؟ كيف لمجتمع خارج للقلّ من كارثة الحرب المدمّرة أن يسبح بحصول ذلك؟ كيف أسقط هذا المجتمع كلّ دفاعاته في مواجهة صعود هذه الطبقة، حتى تلك الدفاعات البسيطة التي ظلّت صامدة في الحرب ومنحت المجتمع شيئاً من المناعة إزاء كلفة العنف، وتلك التي عاوبت الظهور أحياناً وسمحت بالتأثير في بعض الأحداث اللاحقة، ولا سيّما على جبّة المقاومة وإنجاز تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي (2000) وإخراج الجيش السوري (2005) والانتصار في مواجهة حرب تموز (2006) وعدم الانزلاق إلى العنف الأهلي الواسع (بعد اغتيال رفيق الحريري 7 أيار وأحداث طرابلس والصراع في سوريا)؟

في أبحاثها ومقالاتها وفي كتابها «عقيدة الصدمة - صعود رأسمالية الكوارث» استنتجت نعومي كلاين أن «معظم الناس الذين ينجون من كارثة مدمّرة (كالهرب في لبنان) لا يرغبون بفتح صفحة بيضاء، كلياً، فهم يريدون إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والبدء بتبريم الأشياء التي لم تدمر. كذلك يريدون أن يذكروا ارتباطهم بالماكنز التي عاشوا فيها. إلّا أن رأسماليي الكارثة لا يابهون لإصلاح ما كان فمّم، تحت عنوان إعادة الإعمار الزائف يسارعون إلى إنهاء، ما لم تُجهز عليه الكارثة الأصليّة، أي محو كل ما بقي. قيل أن يتمكّن خسائر الحرب من الانتاح مجدداً والمطالبة باسترجاع ما كان يوماً لكلنا لهم، تقوم هذه الفظيرة على فكرة بسيطة تقول: «إن بعض الأشخاص يكتسبون الأغذية المُعلّبة والماء، واللواذ تحسبنا لوقوع أزمات كبرى، أمّا رأسماليو الكارثة فيبشّخون أفكار السوق الحرّة ويتحسّون الفرصة لتحويل كلّ أزمة طامحة إلى صفحة بيضاء، كلياً، خالية من أيّ شوائب أو عواقب، يرسمون عليها ما يشاؤون وفقاً لمصالحهم، وهي في النهاية تحقيق أعلى معتلّ ربح بأقلّ وقت وبأدنى المخاطر ومن دون أيّ عمل».

جسد مشروع «سوليدير» هذه النظرية بطريقة فاعلةً جدّاً. ففي حين كان القيمون في لبنان يواجهون آثار الاجتياح الإسرائيلي (1982) وانهيار الدولة والاقتصاد ويدفنون ضحاياهم ويبطّون عن المفقودين منهم... كان رفيق الحريري (بما هو مُمثّل لطبقة الأوليغارشيّة) يتخرّص مخطّطاً للاستيلاء على قلب بيروت التاريخي، ويحتفظ في أحد عناير مطار «لو بروجيه» في فرنسا بماكنيت عملاقة لما يحلم به أيّ مغاول ومضارب، وفق ما ورد في مذكرات نرّية (المال إن حكم)، وهو المهندس الرئيس للمشروع قبل أن يستقيل ويتبرّأ منه في مطلع التسعينيات.

في عام 1991، وقبل تولّي الحريري رئاسة الحكومة في أواخر عام 1992، صادق مجلس النواب على قانون إنشاء «سوليدير»، بمادة وحيدة، ولم يناقش هذا القانون في الهيئة العامّة إلّا 17 نائباً فقط، وليل الكثير عن ريشي تمّ توزيعها لضمان قرار هذا القانون بصيغته المعروضة، التي كانت تواجه معارضة واسعةً ولا سيّما في أوساط النخب الثقافية والمهنية الحرب، كانت المصافقة على هذا القانون بمثابة اختيار، فلامح تنامي المعارضة عندما بدأ الناس يلتفتون لفاسدهم بعد الحرب، شكّلت تهديداً لرأسمالية الكوارث لا بدّ من واده في مهده، اندلعت موجة مضاربات على سعر الليرة بين شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر في عام 1992، تخلّطها إعلان غريب من حاكم مصرف لبنان ميشال الخوري بالامتناع عن التدخّل لكبح المضاربات، ومعلومات عن توطّط مصارف معروفة بالأسماء، بتأجيلها، وأسفرت عن ارتفاع سعر الدولار من 880 ليرة إلى 2850 ليرة في أقلّ من ثمانية أشهر. انهارت قيمة الاجور وتبحّرت تعويضات نهاية الخدمة وخسرت الودائع بالمحلية قيمتها، شكّل ذلك صدمة كبرى، أخضعت المجتمع كلياً ومهدّت لكل ما جاء، لاحقاً.

اقتصاد السوء

مصادر الأزمة [3]

تطبيق هبدا الصدمة

محمد زيب

«لا احد يستطيع شيئا ضدّ شركة سوليدير لانها منذ الات هي حزب بملته وعشرته الفصوة».

ناصر الشلمع - 1994

حتّى الآن، لم يظهر من بين مسرّبي المعلومات من يتخلّى بالشجاعة الكافية للكشف عن حقائق ما جرى عند نهاية الحرب الأهلية في لبنان (1975-1990)، ولا سيّما في الفترة بين شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر من عام 1992، وهي الفترة التي شهدت أوّل انتخابات نيابية منذ عام 1972، وأرست دعائم «النظام الجديد»، ومهدّت لتسليم إدارة الحكومة إلى رفيق الحريري، المغاول الثري القادم من السعودية على «حصان أبيض» مُحتلاً بالدمع الخارجي ووعود الربيع وأحلام استعادة لبنان دوره السابق قبل الحرب. كوسيط مالي وتجاري إقليمي ومقرّ للشركات العالمية الساعية إلى اختراق الأسواق العربية ومركز للسياحة والتسوّق والترفيه، موحّجاً نحو حاجات الأسر الخليجية الثرية ورغبات رجالها الجامحين.

تلك الأشهر الثمانية من عام 1992 كانت كثيفة جدّاً بأبحاثها وتطلّراتها، وبدت كأنها في سياق العزّ من أجل إنجاز الانقلاب على اتفاق الطائف المكتوب وغير المكتوب (1989) وتكريس نظام الحرب القائم على «علاقات القوّة والسيطرة» والمحاصصة» وتقاسم الربوع»، والتي تمّ تعريفه في البداية باسم «نظام الترويكّا»، أي نظام الرئاسات الثلاث، ومن ثمّ تعرّفه باسم «نظام الوصاية السوريّة» بالتعاون والتنسيق مع السعودية وراعيها. ولاحقاً باسم «النظام الأمني السوري - اللبناني المشترك»، أي حكم الخبرات السورية وهذه التسميات، وإن كانت تعبّر عن الشكل الذي اتخذته إدارة السلطة والمجتمع والاقتصاد منذ نهاية الحرب، إلّا أنها في الواقع كانت تخفي صعود «الخارج» لطبقة «أوليغارشيّة» بامتياز، جمعت أثرياء الحرب مع أثرياء النفط والأثرياء الغنريين، وضمتّ الصرفيين والمغاولين وبقايا «البرجوازية التقليدية» الناجية، التي سيطرت عليها تاريخياً أصحاب التجار وألّاك الأراضي الكبار.

تعاظمت قوّة هذه الطبقة الصاعدة في ظلّ ما يُمكن وصفه بـ«الاقتصاد الأسود» (سُمّي «اقتصاد الحرب» ثمّ اقتصاد الصفقة، أيضاً، وكذلك «احتكار القلّة» والفساد الحميد)، ونجحت في بناء نظام سياسي تتركّز السلطة الفعلية له لدى عدد قليل من الأفراد وبعض العائلات، ممّن يستمدّون قوّتهم من تراكم الثروة والإرث والتقاليد والقوّة العسكرية والسيطرة على الأرض والقدرّة على استخدام العنف أو التهديد به، بالإضافة طبعاً إلى العلاقات مع الخارج والولايات المراكز القوي الفاعلة. بلغت قوّة هذه الطبقة حدّاً دفع حتّى بالبنك الدولي، في تقرير له في عام 2015، إلى وصف «النظام الطائفي» في لبنان بعد الحرب بشكل نظام «بلوتوقراطي» يحكم فيه الأثرياء، ويخفي الامتيازات التي يتمتّعون بها وتضعهم فوق القانون، بل فوق الدولة والجنم، كما كان الأمر في من اليونان القديمة كيف سيطرت هذه الطبقة على المجتمع اللبناني؟ كيف لمجتمع خارج للقلّ من كارثة الحرب المدمّرة أن يسبح بحصول ذلك؟ كيف أسقط هذا المجتمع كلّ دفاعاته في مواجهة صعود هذه الطبقة، حتى تلك الدفاعات البسيطة التي ظلّت صامدة في الحرب ومنحت المجتمع شيئاً من المناعة إزاء كلفة العنف، وتلك التي عاوبت الظهور أحياناً وسمحت بالتأثير في بعض الأحداث اللاحقة، ولا سيّما على جبّة المقاومة وإنجاز تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي (2000) وإخراج الجيش السوري (2005) والانتصار في مواجهة حرب تموز (2006) وعدم الانزلاق إلى العنف الأهلي الواسع (بعد اغتيال رفيق الحريري 7 أيار وأحداث طرابلس والصراع في سوريا)؟

في أبحاثها ومقالاتها وفي كتابها «عقيدة الصدمة - صعود رأسمالية الكوارث» استنتجت نعومي كلاين أن «معظم الناس الذين ينجون من كارثة مدمّرة (كالهرب في لبنان) لا يرغبون بفتح صفحة بيضاء، كلياً، فهم يريدون إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والبدء بتبريم الأشياء التي لم تدمر. كذلك يريدون أن يذكروا ارتباطهم بالماكنز التي عاشوا فيها. إلّا أن رأسماليي الكارثة لا يابهون لإصلاح ما كان فمّم، تحت عنوان إعادة الإعمار الزائف يسارعون إلى إنهاء، ما لم تُجهز عليه الكارثة الأصليّة، أي محو كل ما بقي. قيل أن يتمكّن خسائر الحرب من الانتاح مجدداً والمطالبة باسترجاع ما كان يوماً لكلنا لهم، تقوم هذه الفظيرة على فكرة بسيطة تقول: «إن بعض الأشخاص يكتسبون الأغذية المُعلّبة والماء، واللواذ تحسبنا لوقوع أزمات كبرى، أمّا رأسماليو الكارثة فيبشّخون أفكار السوق الحرّة ويتحسّون الفرصة لتحويل كلّ أزمة طامحة إلى صفحة بيضاء، كلياً، خالية من أيّ شوائب أو عواقب، يرسمون عليها ما يشاؤون وفقاً لمصالحهم، وهي في النهاية تحقيق أعلى معتلّ ربح بأقلّ وقت وبأدنى المخاطر ومن دون أيّ عمل».

جسد مشروع «سوليدير» هذه النظرية بطريقة فاعلةً جدّاً. ففي حين كان القيمون في لبنان يواجهون آثار الاجتياح الإسرائيلي (1982) وانهيار الدولة والاقتصاد ويدفنون ضحاياهم ويبطّون عن المفقودين منهم... كان رفيق الحريري (بما هو مُمثّل لطبقة الأوليغارشيّة) يتخرّص مخطّطاً للاستيلاء على قلب بيروت التاريخي، ويحتفظ في أحد عناير مطار «لو بروجيه» في فرنسا بماكنيت عملاقة لما يحلم به أيّ مغاول ومضارب، وفق ما ورد في مذكرات نرّية (المال إن حكم)، وهو المهندس الرئيس للمشروع قبل أن يستقيل ويتبرّأ منه في مطلع التسعينيات.

في عام 1991، وقبل تولّي الحريري رئاسة الحكومة في أواخر عام 1992، صادق مجلس النواب على قانون إنشاء «سوليدير»، بمادة وحيدة، ولم يناقش هذا القانون في الهيئة العامّة إلّا 17 نائباً فقط، وليل الكثير عن ريشي تمّ توزيعها لضمان قرار هذا القانون بصيغته المعروضة، التي كانت تواجه معارضة واسعةً ولا سيّما في أوساط النخب الثقافية والمهنية الحرب، كانت المصافقة على هذا القانون بمثابة اختيار، فلامح تنامي المعارضة عندما بدأ الناس يلتفتون لفاسدهم بعد الحرب، شكّلت تهديداً لرأسمالية الكوارث لا بدّ من واده في مهده، اندلعت موجة مضاربات على سعر الليرة بين شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر في عام 1992، تخلّطها إعلان غريب من حاكم مصرف لبنان ميشال الخوري بالامتناع عن التدخّل لكبح المضاربات، ومعلومات عن توطّط مصارف معروفة بالأسماء، بتأجيلها، وأسفرت عن ارتفاع سعر الدولار من 880 ليرة إلى 2850 ليرة في أقلّ من ثمانية أشهر. انهارت قيمة الاجور وتبحّرت تعويضات نهاية الخدمة وخسرت الودائع بالمحلية قيمتها، شكّل ذلك صدمة كبرى، أخضعت المجتمع كلياً ومهدّت لكل ما جاء، لاحقاً.



انج بوليفان - المسكيب